وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي
قسم العلوم السياسية، رقم الهاتف : 032-56-31-38
Site : http://www.univ-oeb.dz/fdsp/ Email : politicaldeprtoeb@gmail.com

أستاذ المادة: د. عبد الرحمان فريجة
Abderrahmane.fridja@univ-oeb.dz

محاضرات مقياس:
حوكمة وتنمية

المحاضرة الثالثة:

ــ نظريات التنمية: من الاقتصاد إلى الشمولية ــ

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية
تخصص: سياسات عامة السداسي الأول
للسنة الجامعية (2025/2024)

مقدمة:

لطالما كانت التنمية موضوعا مثيرا للجدل والنقاش من الناحية المفاهيمية والنظرية، حيث تداخلت الرؤى المتباينة حول هذا المفهوم، حيث ارتبط مفهوم التنمية ارتباطا وثيقا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمعات في العالم عبر الحقب. وقد سعت العديد من النظريات إلى تفسير التحولات وتقديم رؤى حول فهم التنمية وتحقيقها عمليا.

هذه المحاضرة التي تهدف إلى تتبع مسار تطور نظريات التنمية، بدءا من النظريات الكلاسيكية وصولا الى النظريات المعاصرة، تنطلق من طرح أسئلة: حول أهم النظريات الرئيسية التي حاولت تفسير وفهم عملية التنمية؟ وكيف تباينت الرؤى النظرية بين مختلف التيارات الفكرية؟

أولا- التنمية والنظرية الماركسية الكلاسيكية (Classical Marxist Theory)

يعد كارل ماركس أحد أوائل المفكرين المؤثرين في تفسير الرأسمالية وعلاقتها بالتنمية من خلال فهم التنمية والتخلف بشكل كاف، حيث قدم ماركس رؤية عميقة حول آليات عمل النظام الرأسمالي وأثره على المجتمعات. وقد ركز ماركس على الصراع الطبقي كمحرك أساسي للتغيير الاجتماعي، حيث يرى أن التناقضات بين البروليتاريا والبورجوازية هي التي تولد الديناميكية التنمية والتطور للمجتمعات الرأسمالية. ووفقا لماركس فإن البنية الاقتصادية للمجتمع (طريقة الإنتاج) تحدد بنية المجتمع بأكمله، بما في ذلك المؤسسات السياسية والقانونية

والأيديولوجية. وبالإضافة على إلى ذلك، يرى ماركس لأن البنية الفوقية للمجتمع (مثل القوانين والايديولوجيات) تعكس مصالح الطبقة الحاكمة، التي تخدم مصالح هيمنتها، فعلى سبيل المثال، يمكن ان نرى هذا الصراع الطبقي جليا في الثورات الصناعية، حيث أدت تؤدي علاقات العمل الاستغلالية وعدم المساواة إلى مستوى لا يطاق، يثير البروليتاريا الى القيام بثورة للإطاحة بالنظام الرأسمالي لتحقيق دولة اشتراكية أكثر حرية وأكثر عدلا يصل من خلالها المجتمع الى أقصى درجات التطور. (**يربط ماركس -الذي يركز على العمال الاقتصادي- تطور المجتمع وتحقيقه التنمية انطلاقا من تحقيق نظام اشتراكي**).

ترى النظرية الماركسية الكلاسيكية التطور الاجتماعي يسير وفق **مسار خطي محدد**: الانتقال من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالي وصولا إلى الاشتراكي. وتعتبر الثورة التي يقودها البروليتاريا ضد البرجوازية هي المحرك الرئيسي لهذا التغيير. ويؤكد الماركسيون أن الرأسمالية، عبر آلية الإنتاج الفائض، تغزو وتقوض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية السابقة، مما يعزز استمراريتها. ومن أبرز سمات الرأسمالية الحديثة ظاهرة التغريب أو الاغتراب، أي انفصال العامل عن وسائل إنتاجه.

تعتبر النظريات الماركسية أن أي تحليل للتنمية لا يمكن أن يكون شاملا إلا إذا أخذ في الاعتبار طريقة الإنتاج والصراع الطبقي. فالرأسمالية، بتغلغلها في جميع مناحي الحياة، تقسم المجتمع على الفور إلى أصحاب وسائل الإنتاج وأولئك الذين لا يملكونها ولكن لديهم يدان فقط لبيع عملهم. أصبح من المحتم بالنسبة للبروليتاريا بيع عملهم للبورجوازية مقابل أجر أدنى للبقاء على قيد الحياة. من ناحية أخرى، تحاول البرجوازية زيادة الأرباح من خلال استغلال العمال بشكل كبير من خلال الأجور الدنيا، وبيئة العمل السيئة وساعات العمل الطويلة.

وهكذا يكشف التحليل الكلاسيكي للماركسية أن العلاقة التي نشأت بين البرجوازية والطبقات النخبة تعاونت منذ ذلك الحين في سياقات عالمية وعابرة للحدود حيث يتم استغلال موارد دول العالم الثالث لتطوير أوروبا والغرب، باسم التنمية، يستمر التخلف في جميع أنحاء العالم الثالث، وبالتالي، يجادل الماركسيون بأن تنمية الغرب هي في الواقع نتيجة للمعاملة غير العادلة **واستغلال** الموارد من العالم الثالث.

ثانيا- التنمية ونظريات التحديث (Modernization Theory)

يعتقد أن الاقتصاد التنموي الحديث نشأ في أمريكا اللاتينية في الثلاثينيات كاستجابة للكساد العالمي، حيث كان المشاركون في هذا الاقتصاد التنموي المبكر ينتمون إلى المدرسة الهيكلية أو الحديثة من الفكر الذي سعى إلى صياغة نظرية شاملة للتنمية (نظرية التحديث) مع أجندة سياسية مناهضة للشيوعية. وجاءت هذه المساهمات في فترة ما بعد الحرب خلال الخمسينيات، بعد أن أبدى علماء الاجتماع في الغرب اهتماما خاصا بفهم وتفسير التنمية من منظور متفائل مناهض للماركسية، وهو الاتجاه الذي يدرك أن الدول المستقلة حديثا تمتلك إمكانيات كبيرة للنجاح الاقتصادي والسياسي طالما أنها توجه من قبل الدول المتقدمة بالفعل في الغرب من خلال التصنيع والتجارة والاستثمار.

هذا الاتجاه المرتبط "بالتحديث" كمفهوم أصبح، يشار إليه في الستينيات (1960) على أنه "ظهور نظام اجتماعي اقتصادي نشأ في أوروبا وأثر بشكل كبير على العالم" يشتمل على نظريات عديدة للتنمية، وعلى الرغم من صعوبة منح الفضل لنظرية تحديث واحدة، يمكن استنباط الأفكار الرئيسية والافتراضات من كتاب "والت ويتمان روستو" (Walt Whitman Rostow's) **"مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي" (Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto)**، الذي يعتبر رائدا في نظرية التحديث القائمة على حجته الرئيسية في المراحل المختلفة للتنمية، بعد النجاح الاقتصادي الأوروبي، توقع أن التحديث يمكن أن يتحقق من خلال خمس مراحل مختلفة كما يلي: المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، الانطلاق، السعي نحو النضج، والاستهلاك الجماهيري العالي:

أولا- يشير روسو إلى (المرحلة الأولى) **"المجتمع التقليدي"** على أنه تلك المجتمعات التي تتميز بوجود مرافق إنتاج محدودة، وغالبا ما تكون زراعية، لكنها تفتقر إلى العلوم والتكنولوجيا والأنظمة الابتكارية، وتتبنى موقفا ما قبل نيوتوني تجاه العالم الطبيعي والفيزيائي.

ثانيا- أما بالنسبة لمرحلة (ثانية) **"ما قبل الانطلاق"**، فيشير روسو إلى الشروط والعمليات التي "تحول المجتمع التقليدي بالطرق اللازمة لاستغلال ثمار العلوم الحديثة، والتصدي لعوائد التناقص، وبالتالي الاستمتاع بالبركات والخيارات التي تفتحها مسيرة الفائدة المركبة" (روسو، 1960: 6). في هذه المرحلة، تظهر فكرة التقدم الاقتصادي، ويعتقد أن النمو الاقتصادي هو الشرط الأكثر ضرورة للتقدم الوطني والرفاهية العامة للمجتمع. إن الاستثمار الكبير في البنوك، والاتصالات، والبنية التحتية الصناعية يعزز من الحالة الاقتصادية العامة للبلد. كما يزداد التعليم الفني الذي يعزز من الموارد البشرية التقنية. في الساحة السياسية، هناك توجه نحو بناء دولة وطنية مركزية وقوية.

ثالثا- تعتبر **مرحلة "الانطلاق"** المرحلة (الثالثة) التي يتم فيها "التغلب أخيرا على العقبات والمقاومات القديمة التي تعيق النمو المستدام. تتوسع القوى الدافعة نحو التقدم الاقتصادي وتبدأ في السيطرة على المجتمع. يصبح النمو هو الحالة الطبيعية". بشكل عام، تستبدل الأفكار والممارسات والأنشطة التقليدية بالابتكارات العلمية والتكنولوجية الحديثة. يصبح النمو الاقتصادي ظاهرة طبيعية في هذه المرحلة. تكتسب الطبقات التجارية والصناعية القوة السياسية خلال هذه التحولات، فتصبح التقنيات المبتكرة والاستثمارات المالية الكبيرة في المرافق الإنتاجية أمرا روتينيا. فعلى سبيل المثال شهدت بريطانيا هذه المرحلة بين عامي 1780 و1800، بينما شهدتها فرنسا والولايات المتحدة بين 1830 و1860، وروسيا بين 1890 و1915، في حين شهدت الهند والصين هذه المرحلة في الخمسينيات والستينيات،

رابعا- ومن المتوقع أن تحدث المرحلة (الرابعة) **"السعي نحو النضج"** بعد حوالي 40 إلى 60 عاما من فترة الانطلاق، شريطة الحفاظ على التقدم الاقتصادي المستدام، بحيث تصبح الاقتصاديات متنوعة، ويتم إعادة استثمار ما لا يقل عن 10% من الأرباح في المرافق الإنتاجية، مما يساعد على استمرار التقدم الاقتصادي والنضج لاحقا.

عصر **الاستهلاك الجماهيري** العالي هو **المرحلة الخامسة** التي يحدث فيها تحول من التصنيع نحو توفير أكبر للقطاع الخدمي، الذي يتميز بالسلع والخدمات الاستهلاكية. في هذه المرحلة، يرتفع دخل الفرد إلى مستوى يمكن

الأفراد من التحكم في استهلاكهم، متجاوزين الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمأوى والملابس، أيضا يتزايد عدد السكان الحضريين من الطبقة المتوسطة، الذين يتمتعون غالبا بمهارات عالية ويعملون في المكاتب أو المصانع، بالإضافة إلى هذه التقدمات الاقتصادية، يتم تخصيص كمية أكبر من الفائض المادي للأنشطة الاجتماعية الرفاهية في المجتمع. **يعتبر خط التجميع الذي أنشأه هنري فورد في 1913-1914 نقطة تحول للولايات المتحدة لدخول هذه المرحلة. وقد دخلت أوروبا الغربية واليابان بالكامل في هذه المرحلة في الخمسينيات.**

باختصار، يعتبر الإقتصادي الأمريكي W.W. Rostow أن الدول المتقدمة مرت بخمسة مراحل أساسية نحو التطور وتحقيق النمو الاقتصادي:

المرحلة	الوصف	الأمثلة
مرحلة المجتمع التقليدي	مجتمعات زراعية تعتمد على العلاقات العائلية، حيث يكون مالك الأرض هو صاحب السلطة.	المجتمعات الريفية في الهند أو أفغانستان.
مرحلة التهيؤ للانطلاق	جاهزية المجتمع للاستفادة من العلوم الحديثة وظهور الصناعات والبنوك، مع تغيير قيم الأفراد.	بداية ظهور الصناعات في كينيا، وزيادة الاستثمارات في الطاقة الشمسية.
مرحلة الانطلاق	السيطرة على معوقات النمو التقليدية، تراكم رأس المال، وزيادة الاستثمارات في الصناعات.	الصين بعد إصلاحات السبعينات، حيث شهدت نموًا صناعيًا سريعا.
مرحلة النضج	زيادة الإنتاج بسرعة أكبر من زيادة السكان، وارتفاع الدخل الوطني، وتطور الصناعات.	كوريا الجنوبية في الثمانينات، حيث تحولت إلى اقتصاد متطور مع التركيز على التصدير.
مرحلة الاستهلاك الوفير	إنتاج وفير من السلع والخدمات الاستهلاكية، وارتفاع مداخيل الأفراد، وتوسع نفوذ الدولة.	الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات، حيث ازدهرت الطبقة المتوسطة وزادت الاستهلاكات.

وفقا لنظرية التحديث (modernization theory)، تعتبر التنمية (development) والتغريب (Westernization) مترادفين، ووفقا لهذه النظرية تحقيق التنمية مرتبط بتتبع مسارا أحادي الاتجاه يجب على جميع المجتمعات المرور به لتصبح متطورة، أي من التقليدي إلى الحديث، مثلما مرت به الدول الغربية كنماذج التحديث المتطورة وطرق تحقيقها للتقدم الاقتصادي بمثابة خطوات يفترض أن تتبعها الدول النامية. وعلى الرغم من اسهاماتها في فهم عمليات التنمية، فإن النظرية التحديثية لم تسلم من الانتقادات الشديدة وتم التخلي عنها تقريبا من قبل العديد من علماء الاجتماع، وهذا راجع إلى:

- ✓ واحدة من القيود الرئيسية لنظرية التحديث هي أنها تلوم الدول الأقل تطورا على فقرها بسبب عملياتها الداخلية والقيود التي تعيق التنمية؛
- ✓ كما أن المدرسة التحديثية فشلت في أخذ دور التاريخ وساهمت في توسع الرأسمالية العالمية في إنتاج التنمية غير المتوازنة.

- ✓ جادلت المدرسة الماركسية الجديدة، بأن التخلف المعاصر في العالم الثالث يعود إلى التجارة التجارية غير المتوازنة والإمبريالية، حيث يعتبر ما يسمى بـ "العالم الثالث" مزودا للمواد الخام و"العالم الأول" منتجا ومستهلكا للسلع
- ✓ عدم ملائمة نموذج التحديث الغربي لبعض المجتمعات، لأن نظرية التحديث ترى نموذجها صيغة "مقاس واحد يناسب الجميع" حيث يصر روادها على التطبيق الشامل للتنمية الغربية وبالتالي، فإن مشروع التحديث، الذي كان يعتقد في يوم من الأيام أنه الوصفة للنمو الاقتصادي في العالم الثالث، قد أدى في الواقع إلى آلية لخلق عدم المساواة العالية من خلال زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حسب الماركسيين.

ثالثا- التنمية ونظرية الدفعة القوية

تعتبر نظرية "الدفعة القوية" التي قدمها "روزونتين رودان" من النظريات المهمة في فهم عملية التنمية في البلدان المتخلفة. يعتقد رودان أن تقدم هذه البلدان يواجه عائقا رئيسيا يتمثل في صغر حجم السوق، مما يتطلب استثمارات تتجاوز 13% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس الأولى من عملية التنمية. بعد هذه المرحلة، من المتوقع أن تبدأ هذه الاستثمارات في تحقيق تصاعد ملحوظ. ويعتبر رودان أن التصنيع هو المسار الرئيسي للتنمية في الدول النامية، مشددا على أهمية انطلاقه بشكل قوي من خلال:

1. الاستثمار في إنشاء بنية تحتية متطورة تشمل الطرق والمواصلات ووسائل النقل، بالإضافة إلى تدريب القوى العاملة.
2. تخصيص استثمارات كبيرة لإنشاء صناعات استهلاكية خفيفة ومتكاملة، مع جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وفقا لمؤيدي هذه النظرية، فإن الاستثمار الواسع يسهم في زيادة الدخل الوطني، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الادخار والتقدم الاقتصادي، مع الاعتماد على الموارد الوطنية. كما تتطلب هذه النظرية تدخلًا كبيرًا من الدولة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية.

ومع ذلك، تعرضت نظرية الدفعة القوية لعدة انتقادات، منها:

- الحاجة إلى أموال ضخمة لتنفيذ هذه الاستثمارات، وهو ما قد لا يتوفر للعديد من الدول النامية.
- ضرورة وجود كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة لإدارة العملية الاستثمارية بكفاءة.
- تجاهلها للتنمية الزراعية، رغم أن العديد من البلدان النامية تعتمد بشكل كبير على الزراعة.
- تركيزها على الصناعات الاستهلاكية، مما قد يؤدي إلى عدم وجود وحدات إنتاجية كبيرة، وبالتالي صعوبة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

لذا، يرى النقاد أن الواقع لا يدعم نجاح فكرة الاستثمارات الضخمة في القطاع الصناعي في الدول النامية، مما يستدعي إعادة النظر في هذه النظرية وتبني استراتيجيات أكثر شمولاً تتناسب مع الظروف المحلية.

رابعا- التنمية ونظرية النمو غير المتوازن

تعتبر نظرية النمو المتوازن التي قدمها نيركس، أو"Nurkse" ، من الأفكار الأساسية في تحليل مشكلات التنمية. يرى نيركس أن الحلقة المفرغة للفقر ناتجة عن ضعف الدخل الذي يؤدي إلى ضيق السوق. لكسر هذه الحلقة، يشدد على أهمية إجراء استثمارات ضخمة في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات بشكل متزامن، مع تحقيق توازن بين قطاعي الزراعة والصناعة، وتوجيه الاستثمارات نحو السوق المحليةأيضا.

تستند هذه النظرية إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية وكذلك التوازن بين العرض والطلب، بالإضافة إلى التوازن بين السوق المحلية والأسواق الخارجية. حيث أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة في الاستيراد والتصدير، مما يوسع فرص العمل. ووفقا لهذه النظرية، يعني النمو المتوازن نمو جميع الصناعات، ولكن بمعدلات متفاوتة تحددها احتياجات المستهلكين، بحيث يتساوى العرض مع الطلب. وفي حالة البلدان النامية، يُعتبر تدخل الدولة ضروريًا في التخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى توسيع السوق من خلال تحفيزات متعددة وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية.

ومع ذلك، واجهت هذه النظرية عددًا من الانتقادات، منها:

- صعوبة إقامة صناعات متعددة في وقت واحد، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما قد يجعل الأرباح غير مجدية.
- ارتباط الاستثمارات الكبيرة ببعضها البعض قد يؤدي إلى اختلالات في توافر المواد الأولية وزيادة أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤثر سلبا على العوائد الاستثمارية.
- نقص الموارد الضخمة والملائمة في البلدان النامية يجعل من الصعب تنفيذ هذه الاستثمارات المتوازنة.
- التركيز على الصناعات الاستهلاكية لا يساهم بالضرورة في تحقيق التنمية المستدامة.
- محدودية المؤهلات البشرية والموارد المتاحة في البلدان النامية تعيق قدرتها على القيام بهذه الاستثمارات الضخمة بشكل مستقل.

لذا، يعتقد أن هذه النظرية قد تكون أكثر ملاءمة للدول المتقدمة في مراحل معينة من تطورها، وليس بالضرورة للدول النامية التي تواجه تحديات مختلفة.

خامسا- التنمية ونظرية أقطاب النمو

تعتبر نظرية أقطاب النمو، التي وضعها الاقتصادي فرانسوا بيرو، من المفاهيم الأساسية في فهم ديناميات التنمية الاقتصادية. يرى بيرو أن النمو يبدأ عادةً في مراكز أو أقطاب محددة، حيث يميز بين أقطاب النمو وأقطاب التنمية. فبينما تمثل أقطاب النمو وحدات اقتصادية قوية ومجمعة في المجتمعات المتقدمة، فإن أقطاب التنمية تتواجد في البلدان النامية، حيث يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية.

ومع ذلك، تحذر النظرية من أن التركيز المفرط على منطقة معينة قد يؤدي إلى حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية. فعندما يتم توجيه الاستثمارات والموارد بشكل كبير نحو منطقة واحدة، قد يؤدي ذلك إلى هجرة الكفاءات العمالية إليها، مما يؤثر سلبًا على التنمية الوطنية بشكل عام.

لقد حققت هذه النظرية نجاحًا ملحوظًا في الدول الرأسمالية، حيث ساهمت في بناء صناعة قوية ومتكاملة. لكن على الجانب الآخر، واجهت فشلًا كبيرا في الدول النامية، حيث اصطدمت بالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لهذه البلدان. وقد أدت هذه الفجوات إلى ظهور تمييز جغرافي داخل المناطق المختلفة للدولة، مما زاد من تعقيد عملية التنمية.

بذلك، تبرز نظرية أقطاب النمو كأداة تحليلية مهمة لفهم التحديات والفرص التي تواجهها البلدان في مسيرتها نحو التنمية المستدامة.

سادسا- التنمية ونظرية الجغرافية

تقدم النظرية الجغرافية حول التنمية مجموعة من الأفكار والإسهامات الأساسية التي تساهم في فهم التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية وتأثيراتها على التنمية. يمكن تلخيص هذه الأفكار كما يلي:

1. **التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية:** تشير الجغرافيا الاقتصادية إلى كيفية توزيع الأنشطة الاقتصادية مثل الإنتاج والعمالة، حيث تتفاوت فرص العمل بشكل غير متساوٍ داخل الدول وبينها.
2. **التفاوتات في فرص العمل والأجور:** هناك تفاوتات في فرص وأجور العاملين ذوي المهارات المختلفة، مما يؤثر على الاقتصاد والسياسة. هذه التفاوتات الجغرافية في توزيع المهارات لها عواقب اقتصادية وسياسية مهمة.
3. **نظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة:** تعتبر هذه النظرية، التي طورها بول كروغمان، أول مجال في الاقتصاد يقدم وصفًا تفصيليًا للتباينات المكانية الناتجة عن نموذج التوازن العام. توضح كيف تنشأ الاختلالات المكانية حتى في المناطق المتماثلة.
4. **التفاعل بين النشاط البشري والبيئة:** تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة الاختلافات بين الموارد الطبيعية والنشاط البشري، وتحليل أثر الظروف الطبيعية على الإنتاج والاستهلاك.
5. **تفرعات الجغرافيا الاقتصادية:** تشمل الجغرافيا الاقتصادية عدة تفرعات مهمة مثل الجغرافيا الزراعية الجغرافيا الصناعية، الجغرافيا السياحية، وجغرافيا الأسواق، مما يعكس تنوع الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها على التنمية.
6. **التكتل والتنمية الاقتصادية:** تركز الجغرافيا الاقتصادية الجديدة على تأثيرات التكتل والتنمية المتقدمة في الاقتصاد الإقليمي، من خلال نماذج لمنافسة غير كاملة وعوائد متزايدة.
7. **أهمية الموقع في التنمية:** تؤكد النظرية على الدور الحيوي للموقع في تحقيق التنمية، حيث يساهم الموقع الجغرافي في تحديد فرص النمو الاقتصادي.
8. **تغير الصورة الاقتصادية:** تشير النظرية إلى أن التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، سواء من خلال تنمية الموارد أو الصناعة، تؤدي إلى تغييرات مستمرة في الصورة العامة للجغرافيا الاقتصادية والتبادل التجاري.
9. **دراسة الديناميات الاقتصادية:** تعطي الجغرافيا الاقتصادية قيمة جديدة من خلال دراسة الديناميات الاقتصادية وتطور العلاقات بين السكان والبيئة، مما يسهم في حل مشكلات إنتاج الثروة وتوزيعها.

10. **توجهات السكان نحو فرص العمل:** تشير النظرية إلى أن الأفراد يسعون إلى تغيير أماكن إقامتهم بحثا عن فرص العمل والإنتاج، مما يعكس رغبتهم في تلبية احتياجاتهم الاقتصادية.

باختصار، تسلط النظرية الجغرافية حول التنمية الضوء على أهمية التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، وتأثيرات الموقع، والتفاوتات في فرص العمل، مما يعكس العلاقة الديناميكية بين الإنسان والبيئة في سياق التنمية الاقتصادية.

سابعا- التنمية والنظريات النيو ماركسية (Neo-Marxist Theories)

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبروز الحرب الباردة عصرا من التوسع الاقتصادي واستقطاب النظام العالمي. نظرا للتحول النموذجي في الاقتصاد السياسي العالمي، ركز العديد من علماء الاجتماع على كيفية دراسة دول العالم الثالث، لا سيما العلاقة المتغيرة بين الاقتصاد السياسي العالمي وطبيعة التنمية والتخلف في العالم، على الرغم من أن كل من **المفكرين الماركسيين والماركسيين الجدد يعتبرون علاقات الإنتاج كأساس للعلاقات الاجتماعية والسياسية**، إلا أن هناك نقاط اختلاف كبيرة بين هاتين المدرستين الفكريتين

- في الماركسية الكلاسيكية، تم دراسة الإمبريالية بشكل رئيسي من منظور الدول الرأسمالية المركزية، بينما يركز الماركسيون الجدد (مثل: Mandel, Poulantzas, Wallerstein) أكثر على عواقب الإمبريالية والرأسمالية على **الاقتصاديات الطرفية**.
- يعتقد الماركسيون الكلاسيكيون في أحادية تاريخية تقدمية في التغيير الاجتماعي: من الإقطاعية عبر الرأسمالية إلى الاشتراكية؛ بينما يجادل الماركسيون الجدد بأن الرأسمالية غالبًا ما تؤدي إلى التخلف والفقر في الأطراف بدلا من تعزيز أي تنمية.

وبالتالي، فإن الموقف الأساسي للماركسيين الجدد هو أنهم يركزون أكثر على التحرر النفسي والإنساني بدلا من الثورة السياسية الجذرية من أجل التغيير الاجتماعي. تقدم المدرسة الماركسية الجديدة تفسيرين نظريين محددين للتنمية والتخلف: نظرية التبعية ونظرية النظام العالمي.

1- <u>نظرية التبعية (Dependency Theory):</u>

يمكن تلخيص الأفكار الرئيسية في خطاب نظرية التبعية:

- **تحدي الخطاب التنموي المتمركز حول أوروبا:** تعتبر نظرية التبعية أول تحد رئيسي ضد النموذج التنموي الذي يركز على أوروبا.
- **أصل النظرية**: نشأت في أمريكا اللاتينية في الستينيات كرد فعل على مجموعة من الحقائق التاريخية، بما في ذلك فشل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA).
- **أسباب الفشل**: يعود فشل ECLA إلى اعتماد سياسات صناعية غير فعالة، فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، ودعم الدولة للمنتجات المحلية التي لم تعزز التنمية.
- **مأزق الماركسية وتراجع الحداثة:** ساهمت الماركسية التوافقية وتراجع نظرية الحداثة في عدم القدرة على تفسير الركود الاقتصادي والاستبداد السياسي والفجوة المتزايدة بين الدول الغنية والفقيرة.

- **انتشار النظرية**: انتشرت نظرية التبعية في أمريكا الشمالية من خلال أعمال أندريه غوندر فرانك، الذي نشر أفكاره في المجلة الأمريكية "مونثلي ريفيو".
- **أفكار أنديه غوندر فرانك**: يجادل فرانك بأن عدم التنمية في العالم الثالث لا يمكن تفسيره وفهمه بالكامل في إطار الإقطاعية أو التقليدية؛ بل يتطلب أخذ التجارب التاريخية للاستعمار، والتجارة غير المتكافئة، والعلاقة السياسية والاقتصادية بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث في الاعتبار
- **حضارات متقدمة**: أظهر فرانك أن الهند والصين كانتا حضارات متقدمة قبل الاستعمار، مما يبرز أن عدم التنمية ليس نتيجة عجز داخلي بل نتيجة عوامل خارجية.

يقوم الأساس الفكري لهذه النظرية على أن التجربة التاريخية الخاصة للاستعمار هي التي غيرت بشكل جذري مسار التنمية للعديد من دول العالم الثالث، وهو ما نادرا ما تعترف به نظريات الحداثة. من خلال الاعتراف بهذه القوة المدمرة للاستعمار، يضع غوندر فرانك (1966) فكرة **"تنمية التخلف"** للإشارة إلى حقيقة أن "التخلف ليس حالة طبيعية بل هو منتج تم إنشاؤه بواسطة التاريخ الطويل للهيمنة الاستعمارية في دول العالم الثالث، على سبيل المثال، كانت الهند ستشهد التنمية قبل وقت طويل لو لم تكن مضطرة لمواجهة الاستعمار.

لذلك، يجادل فرانك بأننا بحاجة إلى تفسير نظري مختلف لا يقتصر فقط على إلقاء اللوم على القيود الداخلية كأسباب للتخلف؛ بل يجب أن يتضمن عوامل خارجية تجعل دول العالم الثالث فقيرة ومعدمة.

2. نظرية النظام-العالم (World-System Theory):

في السبعينيات، أشارت عدد من الأحداث في الاقتصاد العالمي إلى عدم قدرة مدارس الفكر الحداثي والتبعية على تفسير التنمية العالمية. ومن بين هذه القضايا: **(1)** المعجزة الاقتصادية لدول شرق آسيا مثل تايوان وهونغ كونغ واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، بالإضافة إلى دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، التي نسفت نموذج التبعية؛ **(2)** أزمة الركود الاقتصادي في العديد من الدول الاشتراكية وفتحها المتزايد للأسواق أمام الاقتصاد الرأسمالي، مما أشار إلى إفلاس الماركسية الراديكالية؛ **(3)** الانقسام الصيني السوفيتي؛ **(4)** أزمة ووترغيت، وحرب فيتنام، والاقتصاد الحمائي، والتضخم والركود الاقتصادي في الولايات المتحدة، مما أشار إلى زوال الهيمنة الأمريكية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. بالنظر إلى هذه السياقات الاقتصادية والسياسية العالمية المتغيرة، حان الوقت لإعادة التفكير في نظرية التنمية وممارستها. تأثر ووليرشتين (Wallerstein) وأتباعه بأفكار أندريه غوندر فرانك والتاريخ الاجتماعي الجغرافي الأوسع لبروديل (1972)، واقترحوا نظرية تنموية جديدة تعرف بنظرية النظام-العالم.

الحجة الرئيسية لنظرية النظام العالمي هي أن التنمية والتخلف لا يمكن تفسيرهما بشكل كافٍ دون أخذ النظام العالمي في الاعتبار. إن أي فهم للتنمية يعتمد على السوق والاقتصاد للدولة القومية الواحدة سيكون غير مكتمل ومضلل. التأكيد المركزي في نظرية النظام العالمي هو أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي موجود منذ القرن السادس عشر فصاعدًا، والذي غمر لاحقًا تقريبًا جميع أجزاء المجتمعات المعزولة والمكتفية ذاتيًا في نظام عالمي معقد. لم تؤدي هذه التوسعات فقط إلى توسيع جغرافي للاقتصاد العالمي، بل أنتجت أيضًا تعميقًا اجتماعيًا

واقتصاديًا بين مختلف قارات العالم المترابط، ونتيجة لهذه التفاعلات الاقتصادية المتزايدة، يجادل ووليرشتين بأن هيكلا هرميا ثلاثيا لوحظ يتكون من الدول الأساسية، والدول المحيطية، والدول شبه المحيطية، ولكن تختلف هذه المناطق الثلاث عن بعضها البعض من حيث "درجة المركزية السياسية، وتنظيم العمل، والمنتجات الرئيسية".

- **الافتراضات الأساسية وتصور نظرية النظام العالمي للتنمية:**

1. **هيمنة الدول الأساسية**: تهيمن الدول الأساسية على الاقتصاد العالمي، حيث تتمتع بتطور صناعي ومركزية سياسية قوية، بالإضافة إلى ثروات إنتاجية وفائض اقتصادي.
2. **تبادل غير متكافئ**: الدول الأساسية تستفيد من تبادل غير متكافئ مع الدول المحيطية، حيث تصدر الأخيرة المواد الخام والمنتجات الزراعية، بينما تستورد السلع المصنعة.
3. **الدول المحيطية**: هذه الدول تعتمد على إنتاج سلع من الدرجة الأدنى باستخدام عمالة رخيصة، وغالبا ما تكون حكوماتها ضعيفة وتعتمد على السياسات التي تفرضها الدول الأساسية.
4. **الدول شبه المحيطية**: توجد منطقة عازلة تعرف بالدول شبه المحيطية، التي تستورد التكنولوجيا المتقدمة من الدول الأساسية والمواد الخام من الدول المحيطية، وتنتج سلعا تصدر مرة أخرى إلى الدول الأساسية.

على الرغم من أن نظرية النظام العالمي تقدم فهماً جديدا للتنمية والتخلف، إلا أنها تتجاهل التنوعات الاجتماعية والثقافية والسياسية في العالم الثالث، ولا تأخذ في الاعتبار التحليل الطبقي داخل النظام. كما أن دول العالم الثالث ليست مجرد ضحايا للهيمنة، بل هناك أدلة على التجارة والتحالفات الاقتصادية التي تسهم في نموها.
من خلال نظرية النظام العالمي يتجاوز المفاهيم التقليدية التي تركز على الدولة القومية الفردية أو العوامل الداخلية فقط. بدلاً من ذلك، يتضمن عدة جوانب رئيسية:

1. النظام العالمي المتكامل: تعتبر التنمية جزءا من نظام اقتصادي عالمي معقد، حيث تتفاعل الدول مع بعضها البعض في سياق العلاقات الاقتصادية والسياسية. هذا يعني أن التنمية لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل العالمية التي تؤثر عليها.
2. الهيمنة الاقتصادية والسياسية: تعترف نظرية النظام العالمي بأن هناك هيمنة اقتصادية وسياسية للدول الأساسية على الدول المحيطية. التنمية في الدول المحيطية تتأثر بشكل كبير بالسياسات والقرارات التي تتخذها الدول الأساسية، مما يعني أن الفقر والتخلف ليسا نتيجة فقط لقيود داخلية، بل أيضًا لعوامل خارجية.
3. التبادل غير المتكافئ: تشير النظرية إلى أن الدول المحيطية غالبا ما تتعامل في تبادل غير متكافئ مع الدول الأساسية، حيث تصدر المواد الخام وتستورد السلع المصنعة. هذا النوع من التبادل يعيق التنمية المستدامة في الدول المحيطية.
4. دور الدول شبه المحيطية: تعترف النظرية بوجود دول شبه محيطية تعمل كوسيط بين الدول الأساسية والدول المحيطية. هذه الدول تستورد التكنولوجيا والموارد وتعيد تصدير المنتجات، مما يساهم في تشكيل ديناميات التنمية العالمية.
5. التنوعات الاجتماعية والثقافية: على الرغم من نقدها، تسلط النظرية الضوء على أهمية التنوعات الاجتماعية والثقافية والسياسية في فهم التنمية. فهي تشير إلى أن الدول ليست مجرد ضحايا للهيمنة، بل يمكن أن تكون فاعلة في تشكيل تحالفات اقتصادية وإقليمية تسهم في نموها.

6. التعاون والتحالفات: تشير النظرية إلى أن هناك أدلة على التعاون والتحالفات الاقتصادية بين دول العالم الثالث، مما يسهم في تعزيز الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وهو ما يمكن أن يساهم في تحسين التنمية.

في الأخير يمكن القول، الفهم الجديد للتنمية من خلال نظرية النظام العالمي يعكس رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار العوامل العالمية والتفاعلات المعقدة بين الدول، مما يساعد على فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها الدول في سياق التنمية.

ثامنا- التنمية والتصور النيو-ليبرالي (Neo-liberalism Theory)

حدثت انتقادات **لنظرية النظام-العالم** بسبب تعميمها المفرط لعملية التنمية، حيث اعتبر أن هذه النظرية لا تأخذ في الاعتبار الفروقات بين الدول والسياقات المختلفة. ومع ذلك، ساهمت النقاشات حولها في تشكيل وجهة نظر جديدة تفيد بأن دمج الاقتصاديات النامية في النظام الرأسمالي العالمي قد لا يكون دائما سلبيا، بناء على الأدلة التي تشير إلى أن "التغلغل الرأسمالي في العالم النامي قد أسفر عن نمو اقتصادي" ظهرت النيوليبرالية كبديل تنموي جديد في الثمانينيات.

أصبحت المقاربة النيوليبرالية نظرية تنموية سائدة خلال هذه الفترة واستمرت حتى الوقت الحاضر. وقد سعت هذه المقاربة إلى تحرير الأسواق قدر الإمكان لتعزيز التجارة الحرة، مما أدى إلى توبيخ الحكومات بسبب التشوهات الناتجة عن السياسات السابقة. تم التأكيد على أن الدولة أصبحت فقيرة بسبب السياسات السيئة، وليس نتيجة لحلقة الفقر المفرغة.

في هذا السياق، تم التأكيد على أهمية أن تكون الأسواق والأسعار والحوافز في صميم اهتمام صنع السياسات. وكشفت النيوليبرالية عن ضرورة تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد للحفاظ على الازدهار والنمو الاقتصادي. لذلك تمت إزالة العديد من اللوائح الحكومية وحماية الاقتصاد، وتم تقليل دور الدولة ليقتصر على توفير السلع والخدمات التي لا يقدمها القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، بدأت السياسات من خلال تنفيذ برامج التكيف الهيكلي (SAPs) في الانتقال من "استراتيجيات النظر إلى الداخل" إلى استراتيجيات أخرى تشمل تحرير نظام التجارة وتعزيز استراتيجية التصدير والامتثال لبرامج الاستقرار، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ومتابعة أوامر نظام سعر السوق.

تتكون برامج التكيف الهيكلي من تدابير مثل تقليل دور الدولة في الاقتصاد من خلال التقشف المالي، والخصخصة، وتحرير التجارة والمالية، وتخفيض قيمة العملة، وإزالة تشوهات الأسعار، والتوجه الخارجي والاعتماد على الأسواق "التوجه الخارجي" وهو أحد السياسات الرئيسية في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يشير إلى "تشجيع الصادرات والتصنيع في السلع الاستهلاكية كثيفة العمالة"، وبالتالي فإنه "مرتبط بشكل كبير وقوي بالنمو". نفذت البلدان برامج التكيف الهيكلي تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في التسعينيات، كانت ملاءمة الدور بين الدولة والسوق هي القلق الرئيسي للتنمية، ففي هذه العملية حاولت المدارس الجديدة المؤسسية واختيار الجمهور تفسير تأثيرات الدولة على نتائج التنمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال: **أ)** توفير حوافز مؤهلة للحفاظ على اقتصاد فعال؛ **ب)** توفير البنية التحتية المؤسسية بما في ذلك القواعد واللوائح لتشجيع الاستثمار طويل الأجل؛ **ج)** ضمان الاحتياجات الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اهتمام متزايد في نماذج التوازن العام القابلة للحساب "للمحاكاة تأثير الصدمات الخارجية والتغيرات في السياسات على النظام الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة توزيع الدخل".

مع جميع البدائل، من الملحوظ أن مفهوم التنمية قد تم الإعلان عنه في بعض الدوائر بحلول التسعينيات وأدى إلى ظهور حركة منافسة تُسمى "ما بعد التنمية"، وكانت تشير إلى "نقد الافتراضات القياسية حول التقدم ومن يمتلك مفاتيحه، وكيف يمكن تنفيذه"؛ كانت شديدة النقد، حيث اعتبرت التنمية غير عادلة ولم تنجح، وبالتالي، فشلت.

بهذه الطريقة، رفضت مفاهيم التنمية وأكدت بشدة على "استراتيجيات النمو من القاعدة إلى القمة، غير الهرمية" التي تأخذ موقعها وفقا لجوانبها المحددة.

باختصار شديد، النظرية النيوليبرالية حول مفهوم التنمية تتضمن عدة أفكار رئيسية:

1. انتقادات لنظرية النظام-العالم: تم انتقاد هذه النظرية لتعميمها المفرط وعدم اعتبار الفروقات بين الدول والسياقات المختلفة. ومع ذلك ساهمت النقاشات حولها في تشكيل رؤية جديدة تؤكد أن دمج الاقتصاديات النامية في النظام الرأسمالي العالمي قد يؤدي إلى نمو اقتصادي.

2. ظهور النيوليبرالية: في الثمانينيات، برزت النيوليبرالية كبديل تنموي جديد حيث أصبحت نظرية سائدة تسعى إلى تحرير الأسواق وتعزيز التجارة الحرة. وقد تم توبيخ الحكومات بسبب السياسات السابقة التي اعتبرت مسببا لفقر الدولة.

3. تقليل تدخل الدولة: أكدت النيوليبرالية على ضرورة تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد حيث تم إزالة العديد من اللوائح الحكومية وأصبح دور الدولة يقتصر على توفير السلع والخدمات التي لا يقدمها القطاع الخاص.

4. برامج التكيف الهيكلي (SAPs): انتقلت السياسات من استراتيجيات النظر إلى الداخل إلى استراتيجيات تحرير التجارة وتعزيز التصدير، مع تنفيذ برامج التكيف الهيكلي تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

5. دور الدولة والسوق: في التسعينيات، أصبح التوازن بين دور الدولة والسوق محور القلق الرئيسي للتنمية، حيث حاولت المدارس الجديدة المؤسسية تفسير تأثيرات الدولة على نتائج التنمية.

6. نقد مفهوم التنمية: بحلول التسعينيات، بدأ مفهوم التنمية يواجه النقد، مما أدى إلى ظهور حركة "ما بعد التنمية"، التي اعتبرت التنمية غير عادلة وفشلت، ودعت إلى استراتيجيات نمو غير هرمية تأخذ في الاعتبار الجوانب المحددة لكل سياق.

تظهر هذه الأفكار كيف أن النيوليبرالية قد أعادت تشكيل مفهوم التنمية من خلال التركيز على الأسواق الحرة وتقليل تدخل الدولة، مع الإشارة إلى أهمية السياقات المحلية والاختلافات بين الدول.

تاسعا- التنمية والنظريات النقدية ما بعد الهيكلية (A Critical Poststructuralist Perspective)

- **الافتراضات الأساسية:**

✓ **التنمية كخطاب اجتماعي وسياسي:** حسب (Escobar, 1995) تتعامل مع التنمية كعملية تتشكل عبر الخطابات التي تعكس مصالح القوى المهيمنة.

- ✓ **التعددية الثقافية:** حسب (Sachs, 1992) تؤكد التعددية الثقافية على أهمية الاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ورفض النموذج التنموي الموحد.
- ✓ **العلاقة بين السلطة والمعرفة:** حسب (Foucault, 1980) يعتقد أن المعرفة تُستخدم لتعزيز السلطة، مما يؤدي إلى استمرار الهياكل الاستعمارية والهيمنة الغربية.

- **المرتكزات الأساسية:**

- ✓ التفكيك والتحليل النقدي: حسب (Derrida, 1976) من خلال التفكيك والتحليل النقدي يدعو لتفكيك الخطابات السائدة لفهم كيف تعزز هياكل السلطة.
- ✓ إعادة تعريف التنمية: حسب (Sen, 1999) الذي يدعو لإعادة صياغة مفهوم التنمية ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية، وليس فقط الاقتصادية.
- ✓ المحلية والسياقية: حسب (Pieterse, 2001) المحلية والسياقية تشجع على تبني مقاربات تنموية محلية تتناسب مع احتياجات كل مجتمع
- ✓ العدالة والإنصاف: حسب (Fraser, 1997) يجب التركيز على العدالة الاجتماعية من خلال معالجة قضايا الفقر والتهميش

- **كيفية حدوث التنمية:**

- ✓ التمكين المحلي: حسب (Chambers, 1997) يساهم التمكين في تعزيز القدرات المحلية لتحديد الأولويات التنموية.
- ✓ الشراكة المتساوية: حسب (Kothari & Minogue, 2002)، تشجيع الشراكات المتساوية بين الدول المتقدمة والنامية.
- ✓ الاستدامة البيئية: حسب (Adams, 2009)، دمج الاعتبارات البيئية لضمان استدامة الموارد.

عاشرا- خطاب ما بعد التنمية (Post-development):

- ✓ باختصار يمكن تقديم أهم أفكار وتصورات رواد خطاب ما بعد التنمية:

- **جمود التنمية:** يرى العديد من العلماء الاجتماعيين أن مفهوم التنمية كفكر وممارسة قد وصل إلى حالة من الجمود، مما يتطلب إعادة تقييم نظرية ومنهجية التنمية.
- **انتقاد الخصائص الساذجة:** يتأثر أنثروبولوجيون بفوكو في رفضهم للخصائص الساذجة والأساسية للتنمية، مشيرين إلى أن التنمية لم تفشل فقط، بل خلقت أيضًا ظروف الفقر التي تدعي أنها تعالجها.
- **انتقاد التوحيد الثقافي:** ينتقد خطاب ما بعد التنمية فكرة توحيد وتعميم العالم، ويعارض الإمبريالية الثقافية والتأثيرات الغربية مثل «(CocaColonization)" و"(McDonaldization)"، التي تؤدي إلى التماثل الثقافي.
- **آلية الهيمنة:** يعتبر خطاب ما بعد التنمية أن التنمية ليست مجرد أداة لتحديد الدول "غير الغربية"، بل تزرع أيضا آليات للهيمنة والاستغلال وإدارة العالم الثالث.
- **تعزيز الروابط بين المعرفة والسلطة والفقر:** يدعو الخطاب إلى تجاوز الخطاب الهيكلي للتنمية لتعزيز الفهم للعلاقات بين المعرفة والسلطة والفقر.

- **خلق بدائل للتنمية**: اكتسب خطاب ما بعد التنمية شعبية في التسعينيات، حيث يعتقد الكثيرون أنه يمكن أن يساعد في خلق مساحة لتخيل بديل للتنمية أو تصور التنمية من الأسفل.
- **انتقاد التنمية:** بعض المنظرين يعتبرون التنمية "شيطانا" يخلق الفقر والاعتماد وعدم المساواة بدلاً من تقليلها.
- **الهيمنة الغربية**: يزعم أن المنظمات المالية الدولية ومؤسسات التنمية تعزز الهيمنة والسلطة الغربية.
- **تدهور أوضاع السكان الأصليين:** السكان الأصليون في الأطراف أصبحوا أكثر تهميشا وضحايا للتقدم.
- **عواقب غير مقصودة:** حسب جيمس فيرغسون التنمية تنتج عواقب غير مقصودة تؤثر سلبًا على المستفيدين.
- **السيطرة السياسية**: مشاريع التنمية تزيد من السيطرة السياسية والبيروقراطية على السكان المحليين.
- **دعوة لنموذج بديل:** أرتورو إسكوبار (Arturo Escobar) ينتقد الممارسات الهيمنية للتنمية ويدعو إلى نموذج تنموي بديل.
- **التنمية كبناء تاريخي:** إسكوبار يعتبر التنمية بناء تاريخيًا يحدد كيف تعرف وتتدخل البلدان الفقيرة.
- **دور العالم الشمالي**: يجادل بأن العالم الشمالي هو الذي يخلق العالم الثالث لاستغلال الأسواق والموارد.
- **التنمية كنظام تقني:** التنمية نهج من أعلى إلى أسفل يعامل الناس كأرقام إحصائية، وليس كعملية ثقافية.
- **الدمار باسم المصلحة:** التنمية تعتبر قوة مدمرة لدول العالم الثالث، رغم أنها تمارس باسم مصلحة الناس.
- إسكوبار يجادل بأن التنمية تمارس بطريقة تضمن الهيمنة الغربية على دول العالم الثالث.
- يدعو إسكوبار إلى التخلي عن مشروع التنمية التقليدي واستبداله بنماذج بديلة تعترف بالأفراد كعوامل نشطة.
- يشدد على أهمية الاستماع لأصوات المجتمعات المحلية وتغيير السلوك تجاههم.
- **التنمية البديلة** تعتمد على تقاليد المجتمع والمعرفة المحلية، وتتطلب مشاركة السكان في كل مراحل التنمية.

خطاب ما بعد التنمية يمثل تحولا جذريا عن نظريات التنمية السابقة، ويركز على حق تقرير المصير والاستدامة البيئية. ولكن، يواجه خطاب ما بعد التنمية انتقادات لكونه مثاليا وقد لا يكون قابلا للتطبيق عمليا.

خاتمة:

تظهر مناقشة مسار التنمية من السياقات الكلاسيكية إلى المعاصرة أن التنمية قد تم فهمها وممارستها بطرق متعددة. تم الانتقال من التركيز على التصنيع والنمو الاقتصادي إلى نهج إنساني يدعم الاعتماد على النفس وتقرير المصير والاستدامة. يركز الخطاب المعاصر على تعبئة الموارد محليًا ومصالحة التقنيات التقليدية والحديثة، مما يتيح تحقيق التنمية المستدامة مع ملكية محلية.

كما يتجه الخطاب الحديث نحو نهج من أسفل إلى أعلى، حيث تعتبر أولويات السكان المحليين محور أنشطة التنمية، مما يستدعي مشاركتهم الفعالة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ. رغم استمرار مؤسسات التنمية في التغلغل في المجتمعات المحلية، يصبح الأفراد أكثر وعيًا بحقوقهم، مما يؤدي إلى تحدي بعض جوانب التنمية. إن تفاعل أصحاب المصلحة المتنوعين يعزز من ديناميكية التنمية في النظريات والممارسات، مما يبشر بمستقبل مثير للاهتمام في هذا المجال.